الرياض

الاثنين ٦ صفر ١٤٢٧هـ - ٦ مارس ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٦٩

وقفات في مسيرة مجلس التعاون القادمة

خالد بن صالح السبيعي

تحتفي الأمانة العامة لمجلس التعاون هذا العام ٢٠٠٦م بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مسيرة ربع قرن من العمل المشترك، شهد خلالها المجلس العديد من التطورات والتحديات والنجاحات والإخفاقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المقال سوف اتحدث وبصورة مقتضبة عن اهم مجالات العمل المشترك بين دول المجلس - من وجهة نظري - المجال التعليمي من منطلق ان تعليم الفرد وتدريبه يعد استثماراً في رأس المال البشري وفق النظرة الاقتصادية للتعليم. فإعداد الفرد بشكل متوازن وتأهيله بكفاءة وفاعلية يمكنه من التفاعل الواعي مع مستجدات العصر ومتغيراته وتحدياته وبما يجعله متمسكاً بقيمه وثوابته وهويته في مجتمع المعرفة، وهو بذلك يعد الثروة الحقيقية التي يعقد عليها كيان دول المجلس الآمال كما عبر عنها «knowledge is Power» والطموحات الى غد افضل. فالمعرفة قوة بأن قوة المعرفة هي اكثر انواع القوة تأثيراً. فالتربية Alvin Taffler وما اشار اليه Bacon Francis والتعليم من اهم العوامل لزيادة وتحسين جودة الإنتاج في مختلف القطاعات.

لقد مرت دول المجلس خلال ٢٥ عاماً بظروف وتحديات محلية وإقليمية وعالمية على مختلف المستويات والمجالات ازدادت وتيرتها مع مطلع الألفية الثالثة والتي تمثلت في العولمة والتقانة العالية والانفتاح الإعلامي والانفجار المعرفي والمعلوماتي، والتكتلات الاقتصادية والآحادية السياسية والثقافية والإرهاب. ساهم المجلس وبدور ريادي في توحيد الرؤى والأهداف تجاهها وتجسد ذلك في المواقف المشتركة التي عبر عنها قادة دول الخليج العربية - حفظهم الله - في القمم الخليجية.

ورغم ما يقال عن المجلس ومستوى الانجازات التي تحققت وإخفاقاته في بعض المسائل الا ان ما تحقق في بعض المجالات - مهما بلغ حجمها - يمثل قيمة كبيرة تسهم في تعزيز مسيرة العمل المشترك وتوثيق عرى التعاون بين دول المجلس.

وعلى غرار قاعدة «باريتو» في الوقت فإن تحقيق ٢٠٪ من النتائج يمثل تحقيق ٨٠٪ من الأهداف. وإن ما تم انجازه يعد بمثابة تأسيس لثقافة العمل المشترك قادرة على تذليل كافة العقبات والصعوبات التي قد تواجه وتعتري مستقبل العمل المشترك.

فعلى صعيد المجال التعليمي تعتبر القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى ابتداء من الدورة السادسة (مسقط، ديسمبر، ١٩٨٥م) بشأن مساواة الطلاب في التعليم العام ومعاملة الوثائق الدراسية، وحتى الدورة الأخيرة الخامسة والعشرين للمجلس (ابو ظبي، ديسمبر، ٢٠٠٥م) من ابرز الشواهد التي تؤكد عمق اهتمام قادة دول الخليج العربية - حفظهم الله - بالتربية والتعليم وإدراكهم لقيمة المواطن الخليجي وأن الاستثمار في رأس المال البشري من اهم مجالات الاستثمار لما يمثله من عائد له قيمة مضافة عالية تنعكس على مختلف المجالات التنموية التي تنشدها دول المجلس.

وتعد القرارات الستة الأخيرة التي اتخذها المجلس الأعلى من اهم القرارات في مجال التربية والتعليم نظراً لشموليتها لمستوى التعليم العام والعالي وتركيزها على القضايا المفصلية التي يواجهها هذا القطاع الحيوي. فلقد وافق المجلس الأعلى في دورته الواحد والعشرين (المنامة، ديسمبر ٢٠٠٠م) على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وخطوات وآليات تنفيذها. كما اعتمد المجلس الأعلي في دورته ٢٢ (مسقط، ديسمبر ٢٠٠١م) مرئيات الهيئة الاستشارية في مجال التعليم والتي تضمنت وصفاً لعدد من المشاهد الكمية والنوعية للتعليم العام والتعليم العالي، قدمت في ضوئها مرئيات الهيئة في عدد من المحاور. وفي الدورة ٢٣ (الدوحة، ديسمبر ٢٠٠٢م) تبنى المجلس الأعلى التوجهات الخاصة بالتعليم التي تستهدف الارتقاء بجودة ومستوى التعليم والتدريب بدول المجلس ليكون اكثر استجابة لمتطلبات التنمية وتحدياتها. وفي الدورة نفسها اعتمد المجلس وثيقة الآراء التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أمد الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية - عن مسيرة العمل المشترك والتي تضمنت عدداً من المحاور الأول، بناء القاعدة العلمية والتقنية والثاني، تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية والثالث، تطوير المناهج التعليمية والتدريبية والمحور الرابع، التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية بدول المجلس. وقد توج قرار المجلس الأعلى في دورته ٢٤ (الكويت، ديسمبر، ٢٠٠٣م) تلك القرارات بتبنيه ما جاء في دراسة «التطوير الشامل للتعليم بدول المجلس» من المشاريع والبرامج التعليمية.

ولقد قامت الأمانة العامة - مشكورة - بجهود حثيثة لتفعيل وترجمة تلك القرارات والتوجهات الى التطبيق بالتنسيق للقاءات التحضيرية والتشاورية على مختلف المستويات، والقيام بالعديد من الدراسات التي يأتي في مقدمتها دراسة مستوى تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى في مجال التعليم من قبل فريق مكلف تعد - من وجهة نظري - دراسة تقويمية صادقة تعبر عن عمق الوعي والاهتمام لدى الأمين العام معالي الأستاذ عبدالرحمن العطية ورغبته الواضحة في تفعيل وتطوير مستوى العمل التربوي المشترك. كما تعد بمثابة مراجعة حقيقية لحقبة زمنية انقضت في مسيرة العمل المشترك تنطوي على كثير من المؤشرات.

وبمناسبة اليوبيل الفضي لمجلس التعاون اري من الضروري استعراض الوقفات التالية التي قد تسهم بشكل او بآخر في تعزيز مسيرة العمل المشترك للمرحلة القادمة وهذه الوقفات هي:

الوقفة الأولى: ان دراسة مستوى تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى في مجال التعليم يجب اعتبارها الأساس الذي ينبغي الانطلاق منها نحو ايجاد رؤية مستقبلية او اعداد استراتيجية لمسيرة العمل المشترك المستقبلية.

الوقفة الثانية: ضرورة اندماج مؤسسات العمل الخليجي الأخرى في بوتقة العمل المشترك الواحد تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون باعتبارها المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى. فبالرغم من ان مكتب التربية العربي - مشكوراً - يقدم جهوداً كبيرة جداً وخدمة للتربويين والباحثين الا ان المتابع للعمل المشترك يلحظ ازدواجية وتفرد المكتب بالقضايا المتعلقة بالتعليم العام. ولذلك ينبغي في المرحلة القادمة ضرورة التكامل والاندماج تحت مظلة العمل الواحد توفيراً للجهد وللمال وتحقيقاً للأهداف المنشودة وتفعيلاً للقرارات بكل كفاءة وفاعلية.

الوقفة الثالثة: الانتقال من مرحلة التنظير الى مرحلة التطبيق لتلبية طموحات المواطن الخليجي بترجمة جميع قرارات المجلس الأعلى الى واقع عملي (برامج عملية).

وبالنسبة للقرارات التي قد تكون اما وقتية او نوعية لجانب تربوي معين والتي قد تواجه ببعض المعوقات في الجانب التطبيقي على المستوى الفردي للدول، فينبغي ان تبادر الأمانة العامة لتبني مفهوم (النموذج الخليجي الموحد) وذلك بتنفيذ مشروع انشاء الجامعة المدرسة في كل عاصمة خليجية على غرار جامعة الخليج العربي - احد ثمار العمل المشترك - في مملكة البحرين بحيث تجسد كافة القرارات بتطبيق الاتفاقيات والخطط التعليمية والنماذج والبرامج والمشاريع التي قد تواجه ببعض الإشكاليات الداخلية المرحلية عند تطبيقها في المؤسسات التعليمية. وينسحب ذلك ايضاً على التعليم العام بإنشاء مدارس لمختلف المراحل تكون انموذجاً لتطبيق القرارات والتوجهات

والخطط التربوية، وفي حال نجاحها تعمم على بقية المؤسسات التعليمية بكافة دول المجلس للاستفادة والالتزام بها.

الوقفة الرابعة: حسن اختيار الممثلين للمؤسسات التعليمية بدول المجلس في اجتماعات اللجان المختلفة ممن لديهم الدراية والوعي بقيمة العمل المشترك والحماس في تعزيزه وتطويره.

الوقفة الخامسة: يعتبر القطاع الخاص العنصر المفقود في معادلة مسيرة العمل المشترك بالرغم من اهميته واعتباره في معظم دول المجلس شريك اساسي في المشروعات التنموية. ولذا فان المرحلة القادمة تستلزم ضرورة مشاركته في كافة المجالات والعمل على ايجاد الصيغة المناسبة لتفعيل مشاركته.

ان مناسبة اليوبيل الفضي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مناسبة وطنية تتطلب من جميع المؤسسات التعليمية بدول المجلس الاحتفاء بها بمختلف الصور بهدف تعريف المتعلمين والمعلمين في الأوساط الأكاديمية والتعليمية بالمجلس وبمنجزاته وإبراز دوره في تحقيق طموحات وآمال مواطنيه.

وفي الختام اسأل المولى - عز وجل - ان يوفق الجميع وان يكلل جهود قادة دول مجلس ال